مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (1990 – 2003)
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، د. محمد عكروش، هناء يحيى سيد أحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3964
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

تحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة (1990-2003)

الدكتور عبد الهادي الرفاعي *
الدكتور محمد عكروش **
هناء يحيى سيد أحمد ***

(قبل للنشر في 2005/6/19)

□ الملخّص □

تعتبر التجارة الخارجية اليوم معيار تطور الدول وتوازنها في تحقيق احتياجاتها وتصدير البضائع إلى العالم فالتجارة الخارجية هي التي تحكم بالأرقام على اتجاه تأثير فعاليات مختلف السياسات الداخلية والخارجية إذ إن هيكل التجارة الخارجية يتجدد وفقا للبنيان الاقتصادي للبلد ، فحيث تشكل الزراعة القطاع الإنتاجي الرئيس في الاقتصاد القومي ، فإن هذا البلد يصدر المنتجات الأولية والزراعية ويستورد سلع الاستهلاك والإنتاج ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التغير الهيكلي للاقتصاد القومي الذي يرافق عملية التنمية الاقتصادية ، لا بد أن يؤدي إلى تغير هيكلي في التجارة الخارجية سواء في الصادرات أو الواردات.

لذلك سنبحث في تطور التجارة الخارجية في سورية من خلال دراسة تطور عناصر التجارة الخارجية الأساسية الصادرات والواردات، التوزع الجغرافي الذي يحدد العلاقة الاقتصادية مع دول العالم الخارجي، بالإضافة إلى دراسة الميزان التجاري الذي ظل يعاني من عجز دائم عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية، الأمر الذي يعرِّض الاقتصاد السوري لتقلبات دورية واسعة بسبب طبيعة كل من الطلب والعرض التي تتميز بقلة المرونة في الأجل القصير مما يساعد على تغيير في أسعار المنتجات الأولية بالأسواق العالمية.

* أستاذ مساعد في قسم الإحصاء . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.
** أستاذ مساعد في قسم الإحصاء . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.
*** طالبة دكتوراه في قسم الإحصاء كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (1) 2005

The Analysis of the State of Syrian Exterior Trade for the Period (1990-2003)

Dr. Abdul Hadi AL-Rifai [*]
Dr. Mohammad Akroash [**]
Hanaa Yahaya Saed Ahamad[***]

(Accepted 19/6/2005)

□ ABSTRACT □

The foreign trade is considered today the parameter for ensuring the development and balance of countries, to satisfy the internal needs, and export goods to the world .

So foreign trade controls directions of numbers, towards affecting and activating, the different internal and external policies. However, the structure of foreign trade is determined by the economical report of the country, where the agricultural sector is the main one in national economy, so that this country exports the ore materials and agricultural productions, and imports consumer goods, and production needs, on the other hand, that the structural changes it national economy associated with economical development processes would lead to structural changes foreign trade affecting both exports and imports .

This paper studies exterior trade in Syria through the study of the development of its main component of exports and imports as well as geographic distribution which specifies the economic relation ship with the countries of the outer world In addition the paper studies the balance of trade which has remained suffering of a permanent deficiency when the oil exports has been excluded from the total exports of goods .This matter exposes the Syrian economic for wide periodical turns due to the nature of supply and demand which is choric Teri zed by less of flexibility in the short – term this will help in the change of the prices of the raw products in the universal markets.

[*]**Associate Professor, Department Of Statistical – Faculty Of Economics –Tishreen University – Lattakia, Syria .**
[**]**Associate Professor, Department Of Statistical – Faculty Of Economics –Tishreen University – Lattakia, Syria .**
[***]**Ph.D. Student, Department Of Statistical – Faculty Of Economics –Tishreen University – Lattakia, Syria .**

مقدمة:

تعكس مؤشرات التجارة الخارجية البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، كما تعبر مؤشرات التجارة الخارجية عن مستوى تطور ذلك الاقتصاد وعن السياسات المتبعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك عن مركز الاقتصاد الوطني وموقعه التفاوضي في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.

مشكلة البحث:

إن العجز المستمر في الميزان التجاري السوري، يعتبر المشكلة الرئيسة في التجارة الخارجية السورية ، وعلى الرغم من تحقيق الفائض التجاري منذ عام 2000 ، إلا أن هذا يعتبر مشكلة أخرى لأن هذا الفائض يعتمد بصورة رئيسة على صادرات القطر من سلعة واحدة هي النفط الخام ، وليس على التطورات الاقتصادية التي يجب أن تشهدها قطاعات الإنتاج الاقتصادية ولاسيما الصناعية منها.

أهمية البحث:

تعتبر مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) من الأمور الواجب دراستها لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية نظرا لأن مكونات كل من هذين المتغيرين تعتبر من المؤشرات الدالة على درجة النمو الاقتصادي. كما أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية بين دول العالم لا يقل أهمية من دراسة مكوناتها، لأنه يوضح مدى ارتباط اعتماد الاقتصاد القومي على اقتصاديات الدول الأخرى. لذلك نرى أن أهمية البحث تنبع من أن التجارة الخارجية تعتبر من الركائز الأساسية في عمليات التنمية لأي بلد من البلدان وتشكل العلاقات التجارية المتعلقة بالصادرات والواردات لقطاع التجارة الخارجية ومع أنها استخدمت منذ القديم واستمرت لتطوير ولإقامة العلاقات الاقتصادية بين العديد من الدول، واستمرار المبادلات والعلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

الهدف من البحث:

هو دراسة تحليل اتجاه وتركيب التجارة الخارجية السورية، ولاسيما أن القطر العربي السوري يمر بمرحلة الإصلاح الاقتصادي (كتحرير التجارة الخارجية وتطويرها) في ظل مجموعة من التحديات الداخلية الخارجية.

منهج البحث:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد مكونات الظاهرة، وذلك بتحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة من إحصاءات التجارة الخارجية السورية.

أولا : الصادرات والواردات السورية :

لقد أدت السياسة التجارية المتمثلة في ربط الاستيراد بالتصدير بشكل دائم، والمركزية في إدارة التجارة الخارجية إلى ما عرف بظاهرة التصدير (غير الحقيقي) خلال الفترة 1989-1991 ، وإلى زيادة الصادرات الرقمية ونقص الصادرات الفعلية ، من خلال تلاعب بعض المصدرين وذلك بتضخيم قيمة الصادرات بهدف الحصول على فارق السعر المتحصل من قطع التصدير والتخفيض المصطنع لقيم الواردات من أجل زيادة حجمها المستورد بقطع التصدير ، مما أدى إلى عدم دعم الحكومة للصادرات.

والجدول الآتي يبين تطور الميزان التجاري (الصادرات . الواردات) للفترة 1989-2003:

جدول رقم (1) تطور مؤشرات التجارة الخارجية السورية والميزان التجاري للفترة (1989-2003). القيمة مليون ل.س

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات %	الفائض أو العجز في الميزان التجاري مع النفط
1989	33740	23544	143	+10196
1990	47282	26336	180	+20946
1991	38504	31066	124	+7438
1992	34720	39178	89	4458
1993	35318	46469	76	1151
1994	39818	61374	65	-21556
1995	44562	52856	84	-8294
1996	44887	60385	74	-15498
1997	43953	45211	97	-1258
1998	32443	43725	74	-11282
1999	38880	43010	90	-4130
2000	216190	187535	115	+28655
2001	243179	235754	110	+22435
2002	315919	23574	134	+80165
2003	265039	236768	111	+28271

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام (1991-2004).

يبين الجدول السابق:

1- تراجع قيمة الصادرات السلعية السورية خلال فترة التسعينات من 47 مليار ل. س عام 1990 إلى 38 مليار ل. س عام 1999. بالرغم من الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في أواخر الثمانينات بهدف تشجيع الصادرات السلعية (تخفيض سعر صرف الليرة السورية، التعاون بين القطاع العام والخاص في عمليات التصدير، إعطاء المؤسسات المصدرة حق الاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناجم عن التصدير 100% لمؤسسات

القطاع العام و75% للقطاع الخاص، إعفاء عمليات التصدير من ضريبة الإنتاج الزراعي بموافقة سنوية، وكان الإجراء الذي تضمن نسبة الاحتفاظ بحصيلة الصادرات من النقد الأجنبي قد تدرج من 25% إلى 75%).[1]

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل تطورا نسبيا ملحوظا ملموسا بالمقارنة مع الأوضاع السابقة لكنها لم تكن كافية لتحديث الصادرات والتطور المطلوب لدور سورية في تقسيم العمل الإقليمي والدولي حيث بقي العديد من التشوهات والمعوقات القانونية والاقتصادية التي اعترضت طريق الصادرات السورية.

ولكن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من عام 1999 ارتفعت قيمة الصادرات السورية في بداية الألفية الثالثة، وصلت إلى(243)مليار إلى عام 2001 و(265)، مليار عام 2003 ، بالإضافة إلى استراتيجية التصدير التي اتخذتها الحكومة السورية من خلال العمل على إزالة معوقات التصدير ، إعفاء الصادرات ذات المنشأ السوري وكذلك البضائع الأجنبية المنشأ من شروط الحصول على موافقات أو إجازات التصدير ، وعلى المصدر إجراء تعهد لإعادة القطع الأجنبي إلى المصرف المعني [2] ، إلا أنه يمكن إرجاع ارتفاع قيمة الصادرات في الدرجة الأولى والأكبر إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية الخام مع ارتفاع أسعار النفط العالمية كما ذكرنا سابقا.

2- مع صدور قانون تشجيع الاستثمار لعام 1991 والذي أعفى الكثير من واردات المشاريع الاستثمار من الرسوم الجمركية الواردات للارتفاع من 26 مليار عام 1990 إلى (61) مليار عام 1994 ، ثم انخفضت لتصل إلى (43) مليار ل. س عام 1999 ، وهذا يرجع إلى تزايد المنع والخطر على الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير والسياسة الاقتصادية التي انتهجها القطر من خلال تحرير وتطوير التجارة الخارجية والإجراءات المتخذة والتي تتمحور في تخفيف القيود على العمليات الاستيرادية وتبسيط إجراءاته وتوجيهه ليكون عاملا في خدمة العملية الإنتاجية ، إجراء تعديلات واسعة على الرسوم الجمركية ، وغيرها من الإجراءات المتخذة. [2].

3- باستثناء الأعوام التي حقق فيها الميزان التجاري السورية فائضا [1990-1991-200-2001-2002 – 2003] ، فقد شهد الميزان التجاري السورية عجزا مزمنا حتى عام 1999 ، حيث ارتفعت قيمة العجز من / 4458 / مليون ل.س عام 1992 ليبلغ أعلى قيمة له عام 1994 بمقدار / 21556 / مليون ل.س ، نظرا لتزايد الواردات بنسبة كبيرة على الرغم من تزايد الصادرات ولكن بنسبة أقل. ثم تراجع هذه العجز ليبلغ أدنى قيمة له عام 1997 بمقدار / 1258 / مليون ل.س نظرا لارتفاع صادرات القطاع العام غير النفطية وخاصة القمح والشعير والقطن وبنسبة وصلت إلى حوالي 20% و24% من مجموع صادراته ، انخفاض الواردات بنسبة أكبر من انخفاض الصادرات ، ومع ارتفاع أسعار النفط العالمية ، اتجه الميزان التجاري ليحقق فائضا في الأعوام التالية (2000-2001-2002-2003) ، فقد وصل سعر البرميل من النفط الخام في سلة الأوبك إلى 31.5 دولار عام 2003 [3] ،مما جعل فائض الميزان التجاري يصل إلى (80) مليار ل. س عام 2002 ثم تراجع إلى 28 ل.س فقط عام 2003 ، ويمكننا إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع في كميات إنتاج النفط الخام السورية من 500 ألف برميل في السنوات السابقة في اليوم إلى 220-250 ألف برميل في اليوم [4] ، زيادة الاستيراد بشكل كبير نتيجة تخفيف القيود على المستوردات من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية.

إلا أن هذا الفائض في الميزان التجاري يتحول إلى خسارة عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية وهذا ما توضحه معطيات الجدول الآتي:

جدول رقم / 2 / الميزان التجاري السوري من دون الصادرات النفطية للفترة (1990-2003) القيمة مليون ل.س

السنة	قيمة الصادرات السلعية مع النفط	قيمة الصادرات السلعية بدون النفط	قيمة المستوردات السلعية	الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية
1990	47282	30783	26936	+3847
1992	34720	13946	39178	-25232
1993	35318	14311	46469	-32158
1995	44562	19810	52856	-33046
1997	43953	19047	45211	-26164
1998	32443	16970	43724	-26754
1999	38880	14410	43010	-28608
2000	216190	53204	187535	-134331
2001	243179	74185	220744	-146559
2002	312929	119666	235754	-116088
2003	265039	99303	236768	-137465

المصدر: المجموعة الاحصائية للأعوام (1991-2004).

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول السابق أن الميزان التجاري السوري رابح بالنفط خاسر من دونه، لأن النفط يشكل 65% من الصادرات السورية ، ويدل تدني نسبة الصادرات السورية خارج قطاع النفط على ضعف القدرة التنافسية السورية ، وهذا الضعف نتيجة لبنية إنتاجية ضعيفة هي الأخرى ، ومؤسسات وهيئات تجارية تصديرية قاصرة أيضا. كما أن الصادرات السورية " الزراعية والصناعية " تفتقر إلى التنوع، وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية فيها، مما جعل قطاع التصدير في سورية عاجزا عن المنافسة، وقاصرا عن النمو المستديم، وتحت رحمة الهزات الخارجية.

ولا بد من تدخل الدولة بشكل أو بآخر لحماية الصادرات السورية والإشراف على هيئاتها، بحيث تتحقق في المنتج الوطني المعد للتصدير الجودة العالية، والمواصفات العالمية، التي تمكن المنتجات السورية من المنافسة والصمود في الأسواق الخارجية.

4- إن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد انخفضت من 124 % عام 1991 لتبلغ أدنى نسبة لها عام 1994 (65%) لترتفع بعد ذلك إلى 97% عام 1997 ثم تنخفض إلى 90% عام 1999 لترتفع في الأعوام التالية لتصل إلى 134% عام 2002 و 111 % عام 2003.

إلا أن هذه النسبة (تغطية الصادرات والواردات) هي نسبة ضعيفة فقد تراوحت 32% و39% خلال الفترة المدروسة باستثناء عامي 1990 و1991 ، إذا تم استبعاد صادرات النفط الخام من الصادرات الإجمالية.

مما يعني أن الصادرات السلعية السورية غير قادرة على تغطية الواردات السلعية وهذا ما أدى إلى حالة العجز المزمن في الميزان التجاري السوري. وذلك بسبب انخفاض درجة مرونة الصادرات السلعية ، والتي ترجع إلى

الاختلالات الهيكلية التي يعاني الاقتصاد السوري الناتجة عن تبني التوجه التصديري ، وانخفاض مرونة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية.

ثانيا: دور القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية:

انطلقت سياسة التعددية الاقتصادية وفكرة القطاع المشترك وذلك بضرورة تعبئة موارد وإمكانات القطاعين العام والخاص لخدمة التنمية الاقتصادية في سورية، وقد تم التأكيد من قبل الحكومة السورية على ضرورة تنشيط القطاع الخاص والعمل على إزالة العوائق التي حالت في المرحلة الماضية، عن طريق السماح للقطاع الخاص بالاستيراد عن طريق التسهيلات الائتمانية أو مقابل التصدير، وبأموال المغتربين. [5] والجدول الآتي يظهر مساهمة القطاعين العام والخاص في الصادرات والمستوردات:

جدول رقم (3) التركيب النسبي لمساهمة القطاعين (العام والخاص)
في الصادرات والواردات السورية للفترة (1990–2003). %

السنة	الصادرات مع النفط		المستوردات	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
1990	55.3	44.7	53.9	46.1
1991	64.5	35.5	46.6	53.4
1992	78.8	21.3	37.8	62.7
1993	74.9	25.1	38.1	61.9
1994	65.6	34.4	37.6	62.4
1995	71.5	28.5	34.6	65.4
1996	77.3	22.7	38.7	61.3
1997	79	21	22.9	77.1
1998	71.9	28.1	25.3	74.7
1999	73.8	26.2	19.4	80.6
2000	75.7	24.3	24.3	75.7
2001	83	17	21.9	78.1
2002	77.4	22.6	28.4	71.6
2003	77.2	22.8	23.4	76.6

المصدر : إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام (1991–2004).

تبدو ظاهرة تراجع دور القطاع العام في تجارة الاستيراد السورية واضحة خلال الفترة المدروسة ، مقابل تعاظم دوره في تجارة التصدير السورية نتيجة لاحتكار الدولة تصدير عدد من السلع الأساسية كالقطن والقمح والفوسفات ، بالإضافة إلى النفط الخام التي ارتفعت صادراتها منها في السنوات الأخيرة (2000–2003).

وقد لعب قانون تشجيع الاستثمار الصادر بتاريخ 1991/5/4 ، وإجراءات تحرير التجارة الخارجية ، وتمويل مستورداته من موارده الخاصة به من القطع الأجنبي ، دورا كبيرا في تزايد وتسارع وتأثر نمو مستوردات القطاع الخاص السوري وتطور تركيبها الهيكلي.

إنه على الرغم من تزايد دور القطاع الخاص في سورية بعد إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991 واتجاه استراتيجية التنمية في سورية إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن نسبة مساهمته من إجمالي الصادرات السورية ظلت محدودة تتراوح بين (20% و26%) متذبذبة صعودا وهبوطا خلال الفترة المدروسة بينما ارتفعت واردات القطاع الخاص من 46% عام 1990 إلى 80.6% عام 1999 من إجمالي الواردات السورية. وقد أقدمت الدولة مؤخرا على اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية والتشريعية والتي من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والاستيراد والتصدير، وقد أمكن الوصول إلى صيغة لتمثيل القطاع الخاص ومشاركته في اللجان والهيئات المعنية بالتصدير،سيتم تمثيل القطاع الخاص في أية لجنة يتم تشكليها لبحث مسألتي الاستيراد والتصدير، مما يدل على الدور الكبير المنوط بالقطاع الخاص في النشاطات التجارية [6].

ولما كان النفط (مشتقاته) ليشكل أهم الصادرات في القطر، كما أن تصديره محصور بالقطاع العام فإنه يفضل استبعاد صادراته من النفط الخام لمعرفة واقع النمو في دور القطاعين العام والخاص. والجدول الآتي يوضح نسبة مساهمة القطاعين في الصادرات السورية مع النفط وبدون النفط:

جدول رقم (4) الأهمية النسبية لصادرات القطر بدون نفط مع النفط للقطاعين العام والخاص للأعوام 1990-2003 %

البيان	1990	1992	1994	1995	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة مساهمة القطاع العام مع النفط	55.3	78.8	65.6	79.4	71.9	73.7	73.7	83	77.4	79.2
نسبة مساهمة القطاع العام بدون النفط	20.6	47.2	39.6	46.3	46.3	29	29.8	26.3	20.6	33.8
نسبة مساهمة القطاع الخاص مع النفط*	44.8	21.2	34.4	20.6	21	26.3	26.3	17.7	22.6	20.8
نسبة مساهمة القطاع الخاص بدون النفط	67	52.8	63.4	53.7	62.2	71	70.7	73.7	79.4	66.3

المصدر : حسب بالاعتماد على إحصاءات التجارة الخارجية للأعوام (1991-2004)

*** قيمة صادرات القطاع الخاص إلى إجمالي الصادرات السورية النفطية وغير النفطية.**

يبين الجدول السابق أنه مع استبعادنا للصادرات النفطية انخفض نصيب القطاع العام من الصادرات الإجمالية السورية مقابل زيادة نصيب القطاع الخاص منها خلال الفترة المدروسة. أي أن القطاع الخاص هو المسيطر على الصادرات السورية غير النفطية، مما يعني أن صادرات القطاع الخاص تنمو بوتائر أسرع من وتائر تطور صادرات القطاع العام غير النفطية خلال هذه الفترة. فقد بلغ معدل الزيادة الوسطي السنوي لصادرات القطاع الخاص خلال هذه الفترة 11.2 % مقابل 3% تقريباً للقطاع العام.

ثالثا : هيكل الصادرات السورية :

تتميز الصادرات السورية بالجمود حيث ظل النفط يشكل أكثر من 60% والقطن 5% والباقي عبارة عن سلع صناعية وبعض المواد الأولية.

ويتم تحليل الهيكل السلعي للصادرات من خلال تصنيف الصادرات حسب طبيعة درجة التصنيع والاستخدام، وكذلك تحليل التوزيع الجغرافي لها باعتبار أن هذه الجوانب تعتبر من الأركان الأساسية في تحليل الصادرات.

3-1- الصادرات السورية حسب طبيعة المواد: يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي الإنتاجي من خلال تنوع مكونات الصادرات السلعية وتوزع أهميتها النسبية إلى أكبر عدد من السلع المصدرة، وتقل المخاطر التي تواجهها الصادرات في الحصول على الفوائد من النقد الأجنبي. وعلى العكس من ذلك كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي. [7]

والجدول الآتي يبين نسبة الصادرات حسب طبيعة المواد من إجمالي الصادرات السلعية:

جدول رقم (5) الأهمية النسبية للصادرات السورية حسب طبيعة المواد للفترة (1990-2003) %

السنة	المواد الأولية	سلع نصف مصنوعة	سلع تامة الصنع	المجموع
1990	50.6	14.2	35.2	100
1991	61	16.2	22.8	100
1992	79.9	4.5	15.6	100
1993	80.5	3.5	16	100
1994	72.4	5	22.6	100
1995	73.6	4.6	21.8	100
1996	83	3.2	13.8	100
1997	80.6	3.5	15.9	100
1998	77.5	5.4	17.1	100
1999	83.6	4.4	12	100
2000	81.6	5.2	13.0	100
2001	81.9	4.7	13.4	100
2002	78.9	4.6	16.5	100
2003	77.2	6.2	16.6	100

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام (1991-2004).

نلاحظ من الجدول السابق:

شكلت المواد الخام معظم الصادرات السورية خلال الفترة (1990-2003). إذ بلغت نسبة المواد الخام في الصادرات السورية خلال الفترة المذكورة بالمتوسط (75.7%) تقريبا. وقد تزايد دور المواد الخام بشكل ملحوظ بعد تصدير النفط الخام السوري، خاصة خلال فترة التسعينات، باستثناء الفترة التي كانت خلالها اتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفياتي سارية المفعول. وقد بلغ معامل الارتباط بين صادرات النفط الخام وصادرات المواد الخام السورية خلال الفترة المدروسة (95%) أي أنه ارتباط شبه تام بين تطور هاتين الظاهرتين. وهذا ما يشكل ظاهرة خطيرة تعبر عن خلل في هيكل الاقتصاد الوطني.

اتجاه نسبة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة إلى الانخفاض لصالح تزايد نسبة المواد الخام، نتيجة لإلغاء اتفاقيات المدفوعات بين سورية ودول أوروبة الشرقية منذ عام 1991 وتغير لسياسة الدولة باتجاه زيادة الصادرات

نحو دول أوروبة الغربية من ناحية ، والصعوبات التي تواجهها الصادرات السورية إلى تلك الأسواق، على اعتبار أن أسواق الدول الشرقية كانت بحاجة كبيرة إلى السلع التي تنعدم فيها المنافسة الأجنبية ، وهذا ما أدى إلى عدم التركيز على جودة السلع المصدرة إليها ، بينما الأسواق الغربية تتميز بالمنافسة الشديدة والتي تضع مسألة الجودة ومستوى الأسعار في مقدمة الاعتبارات.

وقد بينت بعض تقارير الأمم المتحدة أن الصادرات السورية ذات مستوى متوسط من حيث النوعية ومرتفعة التكلفة، وهذا ما انعكس بشكل سلبي على أسعار الصادرات مما أعاق من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

3-2- الصادرات حسب استخدام المواد: نلاحظ حين ندرس الصادرات السورية حسب استخدام المواد أن هناك سيطرة واضحة للسلع الوسيطة التي تتكون في معظمها من النفط الخام، والمشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن الخام والأغنام. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (6) الأهمية النسبية للصادرات السورية حسب استخدام المواد للفترة (1990-2003) %

السنة	سلع استهلاكية	سلع وسطية	سلع رأسمالية
1990	29.3	70.5	0.2
1991	19.4	80.4	0.2
1992	13.8	85.9	0.2
1993	18.3	80.4	0.3
1994	26.9	72.5	0.6
1995	21.2	78	0.8
1996	16.6	83.2	0.2
1997	16.9	82.9	0.2
1998	21.5	78.3	0.3
1999	19.6	80.2	0.2
2000	11.6	88.2	0.2
2001	12.2	87.4	0.4
2002	12.5	86.9	0.6
2003	11.3	88.1	0.6

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام (1991-2004).

وقد شكلت هذه المجموعة من السلع الوسيطة بالمتوسط 81.2% من مجموع الصادرات السورية خلال الفترة المدروسة، مما يدل على غلبة السلع الوسطية على تركيب الصادرات السورية على حساب السلع الاستهلاكية والاستثمارية واتجاهها للزيادة في عام 2003.

3-3- **التوزيع الجغرافي للصادرات السورية:** اتجهت الحكومة السورية إلى توجيه الصادرات إلى الدول الأوروبية مع انهيار المعسكر الاشتراكي وإنهاء العمل باتفاقيات المدفوعات في النصف الأول من التسعينات، مما جعل من دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لسورية.

ويمكن تلخيص حركة الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية وفقا للكتل الدولية كمايلي:

جدول رقم (7)الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات السورية إلى العالم للفترة (1990-2003) %

السنة	الاتحاد الأوروبي	الدول العربية	بلدان آسيوية	أوروبة الغربية	أوروبة الشرقية	بلدان أمريكية	بلدان أخرى	المجموع
1990	49.5	18.7	3.3	0.6	34.2	0.9	0.8	100
1991	47.9	23	3.2	0.7	24	0.9	0.8	100
1992	62.8	24.8	3.3	0.6	6.3	0.9	1.3	100
1993	60.7	23.6	4.1	0.5	5.4	3	2.6	100
1994	55.8	26.2	4.5	0.6	8.6	1.3	3.1	100
1995	56.7	23.4	8.2	0.3	7.1	1.7	2.6	100
1996	62	20.1	8.7	0.2	5.5	0.5	2.8	100
1997	54.5	26	10.8	0.4	3.5	0.5	2.8	100
1998	50.2	27.9	12.2	0.7	3.1	0.9	5	100
1999	60.8	21	11	0.2	2	1.6	3.4	100
2000	58	18.5	11.6	0.5	1.5	3	6.9	100
2001	64.4	15.4	13	0.2	1.9	1.3	3.8	100
2002	57.8	21.1	9.7	2.1	2	2.1	5.2	100
2003	58	20.8	9.7	1.4	2.1	4.2	4.8	100

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام (1991–2004).

يبين الجدول السابق أن الاتحاد الأوروبي يمثل أهم سوق للصادرات السورية ، ويحتل المرتبة الأولى بالنسبة للأهمية النسبية حيث بلغت نسبة الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي 62.3% من إجمالي الصادرات السورية خلال فترة التسعينات 58% عام 2003 ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 41.5% عام 1990 إلى 58% عام 2003 ، وبلغت أعلى نسبة لها عام 2001 بنسبة 64.4% ، ويمثل كل من النفط المواد الخام أهم الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي. ويمثل النفط والمواد الخام أهم الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة تزيد عن 90%. وجاءت الدول العربية في المرتبة الثانية بالنسبة للأهمية النسبية لتوزع الصادرات السورية، حيث اتجهت للتزايد من 18.7% عام 1990 إلى 20.8 % عام 2003 ، وبلغت أعلى نسبة لها عام 1998 بنسبة 27.9%.

رابعا: هيكل الواردات السورية :

تكتسب دراسة بنية المستوردات أهمية كبرى ذلك لأنها تعكس إلى حد كبير التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة وتتأثر بنية المستوردات السلعية بجملة من العوامل أهمها : سياسة الدولة التجارية وهيكل الحماية السائد ، مستويات الأسعار العالمية.

4-1- التركيب السلعي للواردات:

تصنف المستوردات السلعية السورية من حيث الاستخدام إلى ثلاث مجموعات رئيسة. كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (8) الأهمية النسبية للمستوردات السورية حسب استخدام المواد للفترة (1990-2003) %

السنة	السلع الاستهلاكية	السلع الوسطية	السلع الرأسمالية	المجموع
1990	14.8	64.2	21.2	100
1991	11.6	64.8	23.6	100
1992	9.8	55.7	34.3	100
1993	10.3	39.2	35.3	100
1994	14.2	46.6	38.8	100
1995	14.8	51.8	33.3	100
1996	13.2	55	31.8	100
1997	14.6	59.9	25.5	100
1998	15.7	58.8	25.5	100
1999	16.7	59.1	24.2	100
2000	11.8	64.4	23.8	100
2001	11.5	64.3	27.2	100
2002	14	57.7	28.3	100
2003	12.7	60.5	26.8	100

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام (1991-2004).

يبين الجدول السابق:

اتجهت الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية من إجمالي الواردات إلى الانخفاض من 14.8 % عام 1990 إلى 9.8% عام 1992 ثم عادت للارتفاع حتى بلغت 12.7% عام 2003.

هذا ويرجع الانخفاض في الواردات من السلع الاستهلاكية في بداية التسعينات إلى اتجاه السياسة التجارية للحد من الاستيراد والسعي لخفض الواردات من السلع الكمالية والاستهلاكية ومستلزمات الإنتاج من خلال قيود المنع والحظر على الاستيراد وربط الاستيراد بالتصدير ، مما أدى إلى نقص من تلبية جزء من الحاجات الاستهلاكية للسكان ، شيوع ظاهرة السلع المهربة ، كما أن تخفيض سعر صرف الليرة السورية أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات بالليرة السورية. كما أن قانون تشجيع الاستثمار رقم / 10 / لعام 1991 قد أدى إلى رفع قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية إلى الضعف نتيجة لتحول الطلب الكلي للفئة الميسورة في سلع الاستهلاك الفاخرة وعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الطلب الداخل. [8]

انخفاض الأهمية النسبية للسلع الوسيطة من 64.2% عام 1990 إلى 39.2 % عام 1993 ، ثم عادت وارتفعت إلى نسبة 60.5% عام 2003 ، وذلك بسبب السياسة التجارية التي طبقت في النصف الثاني من الثمانينات والتي أعطت الأولوية لاستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج ، على الرغم من الإجراءات والتدابير الانكماشية التي طبقت في تلك الفترة بهدف الحد من الواردات بعد تفاقم أزمة القطع الأجنبي وعجز الميزان التجاري.

نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي الجزئي التي طبقت مع بداية التسعينات وصدور قانون الاستثمار تزايدت نسبة الواردات من السلع الرأسمالية من 21.2% عام 1990 إلى 26.8 % عام 2003. أما من حيث طبيعة المواد تصنف الواردات السلعية كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (9) الأهمية النسبية للواردات السورية حسب طبيعة المواد للفترة (1990-2003)

السنة	المواد الخام	السلع نصف مصنوعة	السلع تامة الصنع	المجموع
1990	15.8	48.8	35.5	100
1991	14.2	50.5	35.3	100
1992	9.8	44	46.2	100
1993	8.9	43.1	46.2	100
1994	9.8	40	48	100
1995	8.8	45.1	46.1	100
1996	7.5	47.9	44.6	100
1997	9.8	48.1	42.1	100
1998	9.7	48	42.3	100
1999	11.4	47.8	40.8	100
2000	12.4	49.8	37.8	100
2001	10.3	48	41.7	100
2002	9.7	47.8	43	100
2003	11.2	48.2	40.6	100

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام (1991-2004).

يبين الجدول السابق انخفاض نسبة الواردات من المواد الخام من 15.8% عام 1990 إلى 11.2% عام 2003 ، ويرجع ذلك إلى تزايد إنتاج النفط السوري وإحلاله محل الاستيراد ، واتجاه السياسة التجارية إلى تخفيض الواردات من المواد الخام بهدف زيادة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية الجديدة.

تزايد الأهمية النسبية للواردات من السلع تامة الصنع من 35.5% عام 1990 إلى 40.6% عام 2003 ويعزى ذلك إلى السياسة الاقتصادية التي سعت إلى تشجيع رأس المال الوطني والعربي والأجنبي على الاستثمار، إضافة إلى ضعف الإنتاج وعدم قدرته على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، مما يعكس خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة هنا إلى العلاقة القوية بين تطور قيم صادرات سورية من النفط الخام، من جهة، وتطور قيم مستورداتها السلبية الإجمالية من جهة أخرى، فقد بين معامل الارتباط المحسوب بين تغير هاتين الظاهرتين أن 80% تقريبا من التغيرات في قيم الصادرات من النفط الخام خلال الفترة (1990-2003) رافقها

تغيرات في الاتجاه نفسه (زيادة أو نقصانا) في قيم المستوردات السلعية الإجمالية، مما يؤكد مرة أخرى اعتماد الاقتصاد السوري الكبير على موارد البلاد النفطية إنتاجا وتصديرا .

كما يشير بشكل غير مباشر إلى اعتماد سورية على الموارد من العملات الصعبة التي توفرها الصادرات النفطية في تغطية قسم كبير من مستورداتها.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل فعال على المستوردات السورية بعد صدور قانون الاستثمار رقم / 10 / أي تأثير التسهيلات والامتيازات والإجراءات التي تضمنتها أحكام هذا القانون وغيره من القرارات المتخذة في هذا المجال.

2-4 . التوزيع الجغرافي للواردات:

يبين الجدول الآتي التوزيع الجغرافي للواردات السورية إلى العالم:

جدول رقم (10) الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للمستوردات السورية للفترة (1990-2003) %

السنة	الاتحاد الأوروبي	أوروبة الغربية	بلدان أسيوية	الدول العربية	بلدان أمريكية	بلدان أخرى	أوروبة الشرقية	المجموع
1990	40.1	13.2	14.3	6.3	9.3	8	5.1	100
1991	36.8	15.5	15.5	5	12.8	9	5.4	100
1992	36.2	17.8	18	5.7	8.9	9.6	3.8	100
1993	36.2	37.8	18	5.7	8.9	9.6	3.8	100
1994	33	14.7	16.9	6.3	8.6	17.3	3.2	100
1995	31.7	20.6	12.2	7.8	9.4	15.1	3.2	100
1996	30.6	18.7	12.8	7.7	10.9	16.5	2.8	100
1997	30.4	17.9	11.8	8.5	10.6	18.5	2.3	100
1998	30.7	17.9	11.8	8.5	10.6	18.5	2.3	100
1999	28.9	17	12.8	8.3	8.2	22.5	2.3	100
2000	35.6	9.3	17.6	7.3	7.4	20.7	2.1	100
2001	33	15.5	15.6	9.4	8.7	15	2.8	100
2002	24.8	11.9	12.3	11.9	10	24.8	4.3	100
2003	18.9	12.5	20.5	13.4	5.6	25.1	4	100

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام (1991-2004)

يلاحظ من الجدول السابق تراجع واضح في الأهمية النسبية للواردات من الاتحاد الأوروبي من 40.1% عام 1990 إلى 18.9% عام 2003 ، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يعد أهم شريك تجاري لسورية بالنسبة للواردات السورية ، وذلك لأن صادراتنا إلى الاتحاد تتعرض إلى سياسات الحماية والإجراءات الأخرى التي تحد من قدرة إنتاجنا الصناعي على المنافسة في أسواقها ، من حين يشجع استيراد المواد الخام إلى تلك الأسواق مما يجعل أسعار المنتجات المصدرة غير كافية لتمويل الواردات ، فالمعروف أن الطابع العام للصادرات إلى الأسواق العالمية الرأسمالية هو المواد الخام والنصف مصنوعة في حين يغلب على المستوردات طابع السلع المصنعة والآلات والمعدات الصناعية والتكنولوجية من جهة أخرى ارتفعت نسبة الواردات من البلدان الأخرى (اليابان ، الهند ، إيران

، هونغ تونغ . تركية) من 8% عام 1990 إلى 25.1% عام 2003 ، وتراجع هذه النسبة من بلدان أوروبة الشرقية الاشتراكية ، كما يمكننا ملاحظة تدني نسبة الواردات العربية 6.3% من إجمالي الواردات السورية وإن تحسنت قليلا لتصل إلى 13.4% عام 2003 إلا أنها لا تزال بنسبة ضئيلة بسبب تشابه الصناعات العربية.

وهكذا تبين لنا أن التجارة الخارجية تعاني من خلل في مؤشراتها ومكوناتها الأساسية فقد تركزت الصادرات السورية في سلع أولية زراعية أو استخراجية (أو قليل من السلع نصف المصنعة) مما يجعل الاقتصاد معرضا للهزات التي تحدث في أسعار أو إنتاج هذه السلع وهذا ما يؤدي إلى أن يكون الاقتصاد الداخلي تابعا للمؤثرات والمتغيرات العالمية المتعلقة بالطلب على هذه السلعة.

إلى جانب ذلك الخلل الذي توضحه مؤشرات الاستيراد ومؤشرات قطاع التجارة الخارجية، وما أدى إليه هذا الخلل إلى التبعية الخارجية وتفاقم أزمة المديونية وتأثير الاقتصاد السوري في الداخل بالآثار غير الايجابية المترتبة على الوضع غير المتكافئ للعلاقات الاقتصادية الدولية. وعدم قدرة الاقتصاد السوري حاليا على مواجهة التحديات الخارجية التي يواجهها القطر ومعظم البلدان النامية.

خامسا: النتائج والمقترحات:

1- إن سورية لا تزال تطبق نظاما تجاريا يعتمد على استحواذ القطاع العام للتجارة الخارجية، واكتفت بإدخال إصلاحات جزئية على السياسة التجارية وسياسة سعر توحيد الصرف ولا تزال تفرض رسوما جمركية عالية لحماية المنتجات المحلية من منافسة الواردات. وكان من نتيجة هذه السياسة أن انخفضت الواردات إلا أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤد إلى زيادة الصادرات.

2- اتجاه نسبة الصادرات من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة إلى الانخفاض لصالح تزايد نسبة المواد الخام، نتيجة لإلغاء اتفاقيات المدفوعات بين سورية ودول أوروبة الشرقية منذ عام 1991 وتغير سياسة الدولة باتجاه زيادة الصادرات نحو دول أوروبة الغربية من ناحية والصعوبات التي تواجهها الصادرات السورية إلى تلك الأسواق، على اعتبار أن أسواق الدول الشرقية كانت بحاجة كبيرة إلى السلع وتنعدم فيها المنافسة الأجنبية، وهذا ما أدى إلى عدم التركيز على جودة السلع المصدرة إليها. بينما الأسواق العربية تتميز بالمنافسة الشديدة والتي تضع مسألة الجودة ومستوى الأسعار في مقدمة الاعتبارات. كما أن الصادرات السورية ذات مستوى متوسط من حيث النوعية ومرتفعة التكلفة وهذا ما انعكس بشكل سلبي على أسعار الصادرات مما أعاق من قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.

3- استحواذ الاتحاد الأوروبي على النسبة الأكبر من الصادرات السورية وانخفاضها بالنسبة للواردات السورية والاتجاه نحو دول أخرى.

4- تزايد الأهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية ، وهذا ما يعكس فشل سياسة إحلال الواردات القائمة على الحماية القوية دون أن تسهم في التشجيع على قيام صناعة وسيطة ورأسمالية محلية وعدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة.

5- عانى الميزان التجاري السلعي السوري من دون النفط الخام من العجز المزمن خلال الفترة المدروسة باستثناء عام 1990 التي كانت خلالها اتفاقية المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي سارية المفعول، وكان السبب الرئيس في ذلك انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقارنة مع قيمة المستوردات السلعية.

المقترحات:

يمكننا تحقيق زيادة في قيمة الصادرات غير النفطية من خلال:

1- إن تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي لا تتم إلا بتنمية صادراتنا وتحقيق الأهداف في زيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد، لذلك يجب تبني سياسة التصنيع من أجل التصدير ، ولكن هذا يرتبط بتوفير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك ، وبقدرة منتجاتنا على منافسة مثيلاتها في ظل العولمة الاقتصادية ، فيجب معالجة العديد من المسائل الخاصة أهمها :

. نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية.

. نقص الخبرة في مجال التسويق الدولية.

. ارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن.

. غياب مؤسسات تمويل الصادرات.

. غياب استراتيجية الصادرات.

. قلة الاهتمام بالبحث العلمي لخدمة القطاعات الإنتاجية.

وأخيرا علينا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في التصدير.

2- تحرير التجارة الخارجية من العوائق والقيود وتبسيط الإجراءات الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير واستكمال صياغة مجموعة أحكام التجارة الخارجية وفق التعرفة الجمركية المتناسقة والاستمرار في تخفيض أو إزالة الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات.

3- تنفيذ برنامج متكامل لتصنيع البلاد وليس لتنميتها الصناعية فقط، يعتمد على إدخال التكنولوجية الحديثة ، وتحسين مستوى إنتاجية قوة العمل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة بمعدلات عالية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يحقق كميات ونوعيات أفضل في الإنتاج الوطني ، ويحفف من اعتماد التصدير على المواد الخام.

4- توفير المعلومات التي تهم المصدرين من القطاعين العام والخاص وتشمل الطلب والجودة وشروط المنافسة، وتقديم المعلومات التجارية من خلال مكاتب فنية خاصة ، وذلك بهدف تحسين الصادرات السورية وتمكينها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

5- متابعة العمل على زيادة الصادرات وإيلاء موضوع ترويج الصادرات السورية الأهمية اللازمة، وذلك عبر طرق عدة منها:

. إحداث هيئة ترويج الصادرات واستمرار المشاركة بأكبر قدر ممكن من المعارض الدولية.

. تفعيل دور الرقابة على الصادرات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصدرين المخالفين الذين يسيئون إلى سمعة الصادرات السورية في الخارج وتطوير الصادرات إلى الأسواق التقليدية وإيجاد أسواق جديدة دولية.

. تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي لماله من دور مهم في جلب الأموال والتقانة ووسائل الإنتاج والإدراة الحديثة وتوطينها في سورية.

ـ تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والأجنبية، وتسريع وتائر المباحثات مع الاتحاد الأوروبي وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية ومتابعة موضوع انضمام سورية إلى منطقة التجارة العالمية واستكمال عقد اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الكبرى مع الدول العربية.

المراجع:

.....

[1] د. العمادي ، محمد ، 1994 – تجربة سورية في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الإصلاح الاقتصادي ، دمشق ، ص14.

[2] نتائج دراسة الأسكوا حول التجارة الخارجية السورية، 2004 ، الاقتصادية ، العدد 149 ، حزيران ، دمشق ، ص12.

[3] د. الحمش، منير: 1999 – أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة . اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ص286.

[4] د. عبود ، صاموئيل ، 2004 – أزمة النفط العالمية من التبذير إلى البدائل من الطاقات المتجددة ، دمشق ، ص51.

[5] د. عبد الكريم ، مفيد ، 1995 – دور القطاعين العام والخاص في التجارة الخارجية السورية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ص27.

[6] يحي ، ساهر ، 2005– العلاقة تكاملية بين التصنيع والتصدير والميزان التجاري السوري رابح بالنفط ، دمشق ، ص16.

[7] د. الحمش، منير ، 1997 – الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين ، سلسلة دار الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص62.

[8] مرزوق ، نبيل ، 1996 – توسيع حجم السوق الداخلي من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي ، دمشق ، ص14.

[9] المجموعات الإحصائية السورية للأعوام (1991–2004) ، المكتب المركزي للإحصاء . دمشق.